الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/17/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثلاثين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثلاثين.

* E/ECA/COE/43/1

A-25-00138 (A)

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثلاثين

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي حضوريا في ليفينغستون، زامبيا، وعبر الإنترنت، يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. وكان موضوع الدورة ''معالجة العجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي من خلال الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة للحد من الفقر في الطاقة وتسريع التصنيع المستدام والتحول الهيكلي''. وتولت حكومة زامبيا رئاسة الدورة.

أولا – افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف– البيانات الافتتاحية

٢- ألقى الأمين الدائم لوزارة الطاقة في زامبيا، بيتر مومبا، الكلمة الرئيسية في الافتتاح الرسمي للدورة الثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأدلى بكلمات ترحيبية كل من عمدة مدينة ليفينغستون، كونستانس موليباي؛ ورئيس مكتب الدورة التاسعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية ونائب الأمين الدائم لوزارة التجارة وريادة الأعمال في بوتسوانا، سيباتي أولويني؛ ومديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، يونيس كامويندو. وأُلقيت كلمات أخرى من المنسقة المقيمة لزامبيا، بياتريس موتالي؛ والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ديفيد كلود بيير؛ والمختص في اقتصاد الطاقة لدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مالاما تشيليشي؛ ومديرة البنية التحتية لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مابولاو موكوينا؛ والقائمة بأعمال الأمين الدائم للتخطيط والإدارة في وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا، برودنس كاوما.

باء– الحضور

٣- حضرت الدورةَ وفود ومشاركون من إسواتيني، وأنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا.

٤- وحضر الدورةَ ممثلون عن الهيئات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأفريقي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥- وحضر الاجتماعَ أيضا ممثلون عن الكيانات الحكومية التالية: بنك التنمية للجنوب الأفريقي؛ ووزارة التبادل التجاري والتجارة والصناعة (إسواتيني)؛ ووزارة التبادل التجاري

والتجارة والصناعة (زامبيا)؛ ووزارة الاقتصاد والتخطيط (أنغولا)؛ ووزارة الطاقة (زامبيا)؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية (ملاوي)؛ ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية (زمبابوي)؛ ووزارة المالية والتخطيط الوطني (زامبيا)؛ ووزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة (زامبيا)؛ ووزارة الصناعة والتجارة (زمبابوي)؛ ووزارة الموارد المعدنية والطاقة (موزامبيق)؛ ووزارة التجارة وريادة الأعمال (بوتسوانا)؛ ووزارة التجارة والصناعة وتطوير الأعمال (ليسوتو)؛ ووزارة التجارة والصناعة (ملاوي).

٦- وحضر الدورةَ مراقبون من المنظمات التالية: غرفة التجارة والصناعة في أنغولا؛ ومركز الابتكار؛ ومركز التدريب الإقليمي لنهر كافو (زامبيا)؛ ومعهد ناميبيا للطاقة؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ ورابطة الطاقة المتجددة في زمبابوي؛ ومجلس أعمال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومركز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ واستراتيجيات السياسات التجارية والصناعية (جنوب أفريقيا)؛ ومركز القانون التجاري (جنوب أفريقيا)؛ وغرفة التجارة والصناعة في زامبيا؛ ومؤسسة الإذاعة في زمبابوي.

٧- وحضر الدورةَ أيضا مراقبون من القطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية والكيانات الإعلامية التالية:[**]

ثانيا-انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٨- انتخبت اللجنة الحكومية الدولية الأعضاء التالية أسماؤهم لتشكيل مكتب دورتها الثلاثين:

الرئيس: زامبيا

نائب الرئيس: ملاوي

المقرر: إسواتيني

٩- وأقرّت اللجنة جدول الأعمال التالي لدورتها الثلاثين:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- عرض التقارير النظامية:

(أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛

[**] LiChi's Community Solutions Ltd. (Zambia); Meekono; Times of Zambia; Tiptronic Media Arts (Zambia).

(ب) عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي (التقرير السنوي)؛

(ج) تنفيذ خطط العمل دون الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي.

٤- عرض التقرير المواضيعي عن معالجة العجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي من خلال الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة للحد من الفقر في الطاقة وتسريع التصنيع المستدام والتحول الهيكلي.

٥- حلقة نقاش عن حالة العجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي: فهم العجز في الطاقة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.

٦- حلقة نقاش عن سد الفجوات في مجال الطاقة في الجنوب الأفريقي: التحديات وفرص معالجة العجز في الطاقة.

٧- حلقة نقاش عن تمويل تطوير البنية التحتية الطاقوية في الجنوب الأفريقي: نهج تعاوني.

٨- حلقة نقاش عن النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٩- عرض توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص.

١٠- عرض البيان الختامي للدورة الثلاثين واعتماده.

١١- الإعلان عن الدولة التي ستستضيف الدورة الحادية والثلاثين ومكان انعقادها.

١٢- اختتام الدورة.

ثالثا –عرض التقارير النظامية [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٠- استعرضت اللجنة الحكومية الدولية ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة وهي: تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛ والتقرير السنوي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛ وتقرير عن تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، حيث انصب فيها التركيز بشكل خاص على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في الجنوب الأفريقي. وناقشت اللجنة الحكومية الدولية أيضا النتائج والتوصيات التي خلُصت إليها دراسةٌ مواضيعية عن معالجة العجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي من خلال الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة للحد من الفقر في الطاقة وتسريع التصنيع المستدام والتحول الهيكلي. واستعرضت

اللجنة أيضا توصيات اجتماعات فريق الخبراء المخصص بشأن الانتقال الطاقوي العادل وتمويل المناخ وأقرتها.

١١- وأيدت اللجنة الحكومية الدولية التقرير السنوي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي لعام ٢٠٢٤، وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٥.

رابعا- الملاحظات

١٢- أبدت اللجنة الحكومية الدولية عدة ملاحظات استنادا إلى العروض التي قدّمتها الأمانة وما تلاها من حلقات نقاش ومناقشات في الجلسات العامة بشأن التقارير.

١٣- وفي ما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية في ظل تزايد التوترات الجغرافية السياسية في أوروبا والشرق الأوسط، وأزمة الطاقة، وتفاقم الآثار الضارة لتغير المناخ، لاحظت اللجنة الحكومية الدولية ما يلي:

(أ) تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية شديدة الصعوبة في المنطقة دون الإقليمية، الناجمة أساسا عن نقص الطاقة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف الطلب الإجمالي، بسبب الجفاف الذي طال أمده، لا سيما في زامبيا وزمبابوي وملاوي؛

(ب) من المستبعد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية في نهاية عام ٢٠٢٤ وفي عام ٢٠٢٥، لا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية الراهنة على الصعيد العالمي، وتدهور الأوضاع المالية، وتزايد وتيرة الكوارث المناخية وأضرارها؛

(ج) لجوء البلدان بشكل متزايد إلى استخدام سياسات سعر الصرف بغية تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها؛

(د) مديونية بلدان المنطقة دون الإقليمية آخذة في التدهور، حيث ترتفع مستويات الدين العام نتيجة لارتفاع الإنفاق العام على تحفيز الاقتصادات الوطنية؛

(هـ) عدم تمكّن معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية من تحقيق هدف تغطية الواردات المتمثل في ستة أشهر من الاحتياطيات الدولية، وهو ما يقوض استقرار عملاتها؛

(و) لا تزال مستويات التصنيع في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية منخفضة، رغم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية باستمرار لحفز النمو الصناعي من خلال تطوير سلسلة القيمة؛

(ز) العجز في الطاقة خلّف أثرا وخيما على النمو الاقتصادي والتحول؛

(ح) تقلُّص عجز الميزانية في عدد من البلدان دون الإقليمية، حيث حققت بعض البلدان هدف العجز دون الإقليمي المتوخى الذي حددته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمتمثل في ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣؛

(ط) تسجيل تحسن طفيف في عجز الحساب الجاري لبعض البلدان كحصة من إجمالي الناتج المحلي، وهو يعكس في المقام الأول تحسنا في شروط تجارة السلع الأساسية دون الإقليمية.

١٤- وفي ما يتعلق بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا في الجنوب الأفريقي، لاحظت اللجنة الحكومية الدولية ما يلي:

(أ) الأثر السلبي الذي خلفته الاستجابة العالمية لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) على تعبئة الموارد العامة في العديد من بلدان الجنوب الأفريقي؛

(ب) تراجع القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو استمرار ركودها في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) عدم تمكن أي بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية من زيادة حصته في الصادرات العالمية للسلع أو الخدمات زيادة كبيرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٣؛

(د) ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرة التنافسية التجارية وزيادة تعقيد المنتجات في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للاقتصادات دون الإقليمية أن تسعى إلى تعزيز التنويع الاقتصادي والصناعة التحويلية والتنمية الصناعية؛

(هـ) يمكن للبلدان دون الإقليمية، من خلال تعزيز تجارة الخدمات، أن تجني فوائد اقتصادية إضافية؛

(و) أصبحت مستويات الديون في المنطقة دون الإقليمية لا يمكن تحمُّلها بشكل متزايد. ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة الاقتصادات دون الإقليمية على إدارة الديون وإيجاد مصادر تمويل بديلة، بما في ذلك أسواق رؤوس الأموال دون الإقليمية.

١٥- وفي ما يتعلق بالعجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي والاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة للحد من الفقر في الطاقة وتسريع التصنيع المستدام والتحول الهيكلي، لاحظت اللجنة الحكومية الدولية ما يلي:

(أ) معاناة المنطقة دون الإقليمية من ارتفاع الخسائر في توزيع الطاقة بسبب رداءة نوعية البنية التحتية لشبكتها الكهربائية وقِدَمها، والظروف المالية غير المواتية، وهو ما يعني عدم كفاية الاستثمار الذي تم في قطاع الطاقة؛

(ب) محدودية الموارد المالية المتوفرة، بما في ذلك التمويل المناخي، لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في الجنوب الأفريقي؛

(ج) وجود مجموعة متنوعة من موارد الطاقة المتجددة غير المستغلة في المنطقة دون الإقليمية، وهي الموارد التي يمكن تسخيرها للمساعدة في معالجة العجز والفقر في الطاقة؛

(د) المنطقة دون الإقليمية تزخر بالمعادن الحرجة اللازمة للدفع بالتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة؛

(هـ) اعتماد خطط وطنية ودون إقليمية طموحة لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة دون الإقليمي؛

(و) الحاجة إلى إعانات وحوافز إضافية لتعزيز الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية والتصدي لارتفاع مستويات الفقر في الطاقة؛

(ز) الحاجة إلى اتخاذ تدابير لإزالة المخاطر من مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين من القطاع الخاص بهدف سد فجوات التمويل في قطاع الطاقة المتجددة؛

(ح) ضرورة وضع أساليب مستدامة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في القطاع الخاص لتيسير إيصال الطاقة المتجددة من أجل زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء؛

(ط) الحاجة إلى تعاون إقليمي أقوى لتيسير استغلال موارد الطاقة المتجددة، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، ووضع أطر السياسات اللازمة وتنفيذها لدعم نمو قطاع الطاقة المتجددة؛

(ي) الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز تطوير الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومرافق الطاقة في سبيل تسريع تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة في الجنوب الأفريقي؛

(ك) ضرورة رسم خرائط لجميع موارد الطاقة المتجددة غير الشمسية وغير المائية في المنطقة دون الإقليمية بغية التحقق من إمكاناتها الاستثمار والتنمية فيها؛

(ل) ضرورة تعزيز تجهيز المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي من أجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد الناجمة عن استغلال تلك المعادن وتصديرها لصالح اقتصادات المنطقة دون الإقليمية ومواطنيها؛

(م) ضرورة الحرص على ضمان دعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة من خلال عمليات التشاور واتخاذ القرار الشاملة للجميع.

١٦- وفي ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي فإن اللجنة الحكومية الدولية:

(أ) رحبت بالتقدم الذي أحرزته بلدان الجنوب الأفريقي نحو التنفيذ الكامل للاتفاق ودعت إلى اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة لتسريع تلك العملية؛

(ب) دعت إلى اتخاذ تدابير لتيسير إدماج أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من أجل تعزيز قدرة الاقتصادات دون الإقليمية على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية الناشئة عن أسواق أكبر وأكثر تنوعا؛

(ج) شدّدت على الحاجة إلى اعتماد سياسات صناعية وطنية وإقليمية وتنفيذها من أجل دعم التجارة في السلع الأساسية ذات القيمة المضافة في إطار الاتفاق؛

(د) أهابت بدول المنطقة دون الإقليمية أن تعمل على تعزيز التنمية الصناعية من خلال تنفيذ سياسات تشجع على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

خامسا- التوصيات

١٧- قدّمت اللجنة الحكومية الدولية توصيات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد الإقليمي في سبيل تحقيق نمو اقتصادي سهل التكيف ومستدام واستحداث فرص العمل؛ ودعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ وتعبئة الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة لمعالجة العجز في الطاقة والحد من الفقر في الطاقة في الجنوب الأفريقي؛ والاستفادة من التصنيع والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وعدم المساواة.

١٨- ففي ما يتعلق بتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق نمو اقتصادي سهل التكيف ومستدام واستحداث فرص العمل، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) التصدي على وجه الاستعجال للعجز في الطاقة في المنطقة دون الإقليمية من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة من أجل دعم النشاط الاقتصادي؛

(ب) تعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية وإنشاء الاحتياطات المالية، لا سيما أنه من المتوقع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمات الجيوسياسية، بما في ذلك النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأوروبا؛

(ج) توخِّي الحذر في استخدام سياسات سعر الصرف لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية بسبب الفعالية المحدودة لأسعار الصرف كأدوات للسياسة الاقتصادية؛

(د) تقليص عجز المالية العامة ومستويات الدين العام من أجل تقليص تكاليف خدمة الديون، وتخصيص أي موارد سبق تخصيصها للوفاء بالتزامات البلدان المتعلقة بخدمة الديون لتمويل المشاريع المصممة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية؛

(هـ) زيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية كوسيلة للحيلولة دون انخفاض قيمة العملة الوطنية؛

(و) اعتماد تدابير لتسريع عملية التصنيع، بما في ذلك وضع قاعدة صناعية إلى جانب عمليات إضافة القيمة المحلية التي من شأنها تعزيز قيمة السلع الأساسية قبل عملية التصدير.

١٩- وفي ما يتعلق بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام ٢٠٢٥، لاعتماد خطة عمل جديدة تستند إلى خطة عمل أديس أبابا؛

(ب) تعزيز الموارد العامة المحلية من خلال اعتماد تدابير لتوسيع نطاق القاعدة الضريبية، وتعبئة نسبة أكبر من الموارد العامة المحلية من مصادر غير ضريبية، وجعل النظام الضريبي أكثر تدرُّجا؛

(ج) إعادة تقييم تقديراتهم للتكاليف المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات المتصلة بتغيّر المناخ والأزمات العالمية الراهنة؛

(د) إعادة تقييم الأهمية التي تُولى للمساعدة الإنمائية الرسمية في استراتيجيات تعبئة الموارد ودعوة البلدان متقدمة النمو إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لفائدة بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) تعزيز الشفافية في التمويل الإنمائي الذي تمنحه بلدان الجنوب ووضع آليات تتيح الكشف بشفافية عن البيانات المتعلقة بالديون؛

(و) تنفيذ سياسات تجارية وصناعية تدعم التحول الهيكلي من أجل زيادة صادرات المنطقة دون الإقليمية من المنتجات ذات القيمة المضافة والحد من اعتماد البلدان على تمويل الديون؛

(ز) الدعوة إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي.

٢٠- وفي ما يتعلق بمعالجة العجز في الطاقة في الجنوب الأفريقي من خلال الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتعزيز فرص الحصول عليها للحد من الفقر في الطاقة، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة السياسات والقواعد التنظيمية ذات الصلة من أجل زيادة الاستثمار في القطاع؛

(ب) تعزيز التآزر في إقامة مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية العالية؛

(ج) تسريع تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة المتجددة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية؛

(د) اعتماد نهج التمويل الابتكاري لتعبئة رؤوس الأموال، بما في ذلك من خلال مبادرات التمويل المناخي، وذلك لإقامة المشاريع والخدمات المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

(هـ) تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص للحد من مخاطر الاستثمار في قطاع الطاقة، بما في ذلك في مجال تطوير البنية التحتية للطاقة؛

(و) وضع أطر واستراتيجيات قوية لتيسير تجهيز المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي وتعزيز البحث والتطوير وبناء القدرات والتوطين وتعبئة التمويل الأولي؛

(ز) تهيئة بيئة أعمال مواتية لجذب المستثمرين إلى قطاع الطاقة من خلال معالجة نظم التعريفات غير التنافسية وغيرها من العوائق التي تعترض النشاط التجاري؛

(ح) إعمال تدابير للحد من مخاطر الاستثمار، لا سيما بالنسبة إلى المشاريع الكبيرة، وذلك بدعم فعال من الحكومات.

٢١- وفي ما يتعلق بالاستفادة من التصنيع والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز استحداث فرص العمل والحد من الفقر وعدم المساواة، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) اعتماد استراتيجيات وطنية، بما في ذلك ما يتعلق ببناء القدرات، لضمان الاستعداد التام لأصحاب المصلحة لاستغلال الفرص التجارية الناشئة عن إنشاء السوق القارية؛

(ب) تكثيف جهودهم في مجال التصنيع لدعم التحول الهيكلي وتطوير سلسلة القيمة وإقامة روابط يمكن أن تدعم التجارة وفقا لبنود الاتفاق.

٢٢- وحثت اللجنة الحكومية الدولية المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم الدعم لتصميم وصياغة إطار للتقييم الدوري لتنفيذ توصياتها والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء المخصص.

٢٣- وأيّدت اللجنة الحكومية الدولية توصيات اجتماعيْ فريقيْ الخبراء المخصصين بشأن تعبئة موارد الطاقة المتجددة من أجل انتقال طاقوي عادل وتمويل العمل المناخي (انظر المرفق). وشددت اللجنة أيضا على أهمية أن يعمل أصحاب المصلحة المعنيون على تيسير تنفيذ التوصيات على وجه السرعة.

سادسا- السبيل للمضي قُدما

٢٤- شدّدت اللجنة الحكومية الدولية على ضرورة أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) الحرص على إحالة التوصيات إلى أصحاب المصلحة المعنيين لاتخاذ إجراءات ومتابعة عملية التنفيذ وإبقاء اللجنة الحكومية الدولية على اطلاع بالتقدم المحرز؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم التقني لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي حتى تُيسر لهم تنفيذ التوصيات.

سابعا- البلد مستضيف الدورة الحادية والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي ومكان انعقادها

٢٥- اقترحت اللجنة الحكومية الدولية أن تستضيف إسواتيني الدورة الحادية والثلاثين. وقال أعضاء وفد إسواتيني إنهم سيتشاورون مع حكومتهم ويحيلون ردها على هذا الاقتراح إلى المكتب.

ثامنا- بيان شكر وعرفان

٢٦- أعرب المندوبون وغيرهم من المشاركين في الدورة الثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن تقديرهم لحكومة زامبيا لاستضافتها الدورة، ولحنكتها في إدارة المداولات وصياغة التوصيات والنتائج. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيمها الناجح للدورة.

مرفق

الملاحظات الرئيسية والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء المخصص

أولا- مقدمة

١- عقد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع حكومة زامبيا، ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء المخصص، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ في ليفينغستون، زامبيا. واستعرض الخبراء تقريري الدراستين اللذين تم التركيز فيهما على ما يلي:

(أ) الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة لتحقيق انتقال طاقوي عادل في الجنوب الأفريقي: استكشاف الخيارات والتحديات؛

(ب) تمويل العمل المناخي وانتقال طاقوي عادل في الجنوب الأفريقي: التحديات والفرص.

ثانيا- الملاحظات الرئيسية والتوصيات

ألف- الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة لتحقيق انتقال طاقوي عادل في الجنوب الأفريقي: استكشاف الخيارات والتحديات

١- الملاحظات الرئيسية

٢- في ما يتعلق بمشروع التقرير، اتفق الخبراء على أن:

(أ) الجنوب الأفريقي يواجه تزايد المخاطر الناجمة عن الأحداث المتصلة بتغيّر المناخ، بما في ذلك حالات الجفاف المتكررة والمتفاقمة والأعاصير العنيفة المتكررة، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، والإضرار بسبل كسب العيش، وتشريد السكان، والتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح. ويمكن أن تُلحِق هذه الأحداث أيضا أضرارا بالبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والطرق وخطوط السكك الحديدية؛

(ب) التأثيرات المعاكسة الناجمة عن المناخ تتزامن مع مرور المنطقة دون الإقليمية بكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك النمو الاقتصادي المتواضع، وزيادة البطالة، والنمو السكاني، وانعدام الأمن الغذائي، واستشراء الفقر وعدم المساواة، والثغرات في البنية التحتية؛

(ج) الانتقال الطاقوي العادل يمكنه أن يخفف من تداعيات تغيّر المناخ ويدعم المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وتشمل هذه المبادرات التصنيع

الشامل الذي من شأنه أن يعزّز النمو ويستحدث فرص العمل ويحد من الفقر. ومن شأن التحول الطاقوي العادل أن يعزّز الوصول إلى الطاقة النظيفة، ويخفض تكاليف الطاقة، ويوفر فرصا اقتصادية جديدة، وييسر الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية؛

(د) المنطقة دون الإقليمية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري. وسوف يتسنّى تسريع اعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة بفضل استغلال الكميات الهائلة من المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي في المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) التحديات التي تعوق تطوير مصادر الطاقة المتجددة تشمل الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة، ومحدودية فرص الحصول على تكنولوجيات الطاقة الحديثة، وقصور تطور الأسواق، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

٣- كما أن الخبراء:

(أ) أيدوا التوصيات الواردة في تقرير الدراسة الموجهة إلى مجالات مواضيعية محددة ولكنهم أوصوا بتعديل التوصيات العامة الواردة في نهاية تقرير الدراسة بما يتماشى مع اقتراحات اللجنة الحكومية الدولية (أُنظر أدناه)؛

(ب) أعربوا عن قلقهم إزاء عدم الإنصاف في علاقات القوى، وهو ما يعني أن مشاريع الطاقة المتجددة التي تضعها شركات متعددة الجنسيات قوية غالبا ما تُفضَّل على مشاريع الطاقة المتجددة التي يقودها المجتمع؛

(ج) أعربوا عن عدم رضاهم عن مقاومة قطاع الصناعة للانتقال الطاقوي، لا سيما في صناعة التعدين، حيث غالبا ما يكون لشركات التعدين وداعميها من السياسيين مصلحة شخصية في استمرار استخدام الوقود الأحفوري؛

(د) لاحظوا أن المنطقة دون الإقليمية تعاني من ارتفاع التكاليف المدفوعة مسبقا في الانتقال إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها، وهو ما يعرقل مواطني بلدان الجنوب الأفريقي في اعتماد التكنولوجيات؛

(هـ) دعوا إلى توخي الحذر في إدارة الانتقال الطاقوي لضمان عدم ترسيخ عدم المساواة، ما يؤدي إلى حرمان المجتمعات المحلية من الوصول العادل إلى الطاقة ويعوق مشاركتها في عملية اتخاذ القرار؛

(و) لاحظوا أن جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية تواجه عجزا في الطاقة، باستثناء موريشيوس التي ينعم ١٠٠ في المائة من سكانها بإمكانية الحصول على الكهرباء؛

(ز) أعربوا عن قلقهم من أن البلدان التي تعتمد بشكل خاص على الطاقة الكهرومائية كثيرا ما تواجه عجزا كبيرا في الطاقة بسبب حالات الجفاف المتكررة، ودعوا تلك البلدان إلى تنويع مزيج الطاقة لديها؛

(ح) أشاروا إلى أن اعتماد بلدان المنطقة دون الإقليمية المستمر على الوقود الأحفوري يعوق تطويرها لمصادر الطاقة المتجددة، ولاحظوا كذلك الإمكانات الإيجابية غير المحدودة لمصادر الطاقة هذه؛

(ط) حثوا بلدان المنطقة دون الإقليمية على مواصلة دعم مشاركة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها؛

(ي) أعربوا عن عدم رضاهم عن بطء وتيرة التغيير نحو الانتقال الطاقي العادل في البلدان التي خضعت للدراسة في التقرير؛

(ك) شددوا على الحاجة إلى تحسين تقرير الدراسة وتحديثه بالاستناد إلى البيانات الحديثة لبلدان محددة والسياسات والأطر التي اعتُمدَت مؤخرا بشأن الطاقة المتجددة وتغيّر المناخ والانتقال الطاقوي العادل؛

(ل) لاحظوا أن البلدان التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية كثيرا ما تواجه عجزا كبيرا في الطاقة نتيجة لحالات الجفاف المتكررة، ودعوا إلى تنويع مزيج الطاقة دون الإقليمي؛

(م) أعربوا عن قلقهم من الطابع العشوائي للسياسات المتعلقة بالطاقة المتجددة وقلة الحوافز المقدَّمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال؛

(ن) نادوا إلى وضع سياسات للتشجيع على استغلال موارد الطاقة المتجددة، إلى جانب الاستراتيجيات التنفيذية وخطط العمل ذات الصلة، وإتاحة موارد كافية من الميزانية لدعم التحول الأخضر في البلدان دون الإقليمية؛

(س) شددوا على أهمية إدماج قطاع الطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية تعزيز الوصول إلى الطاقة المتجددة وتعزيز التعليم والخدمات الصحية والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والرفاه العام، لا سيما بالنسبة إلى أكثر المجتمعات تهميشا؛

(ع) دعوا إلى اعتماد تدابير الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار الانتقال الطاقوي السلبية على الفئات الضعيفة؛

(ف) شددوا على أهمية اتخاذ القرارات الشاملة في المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية وتخطيط الطاقة التشاركي، وهو ما يكفل توجيه الأولوية في الاهتمام إلى آراء السكان المحليين؛

(ص) أكدوا على الحاجة إلى توفير الطاقة بأسعار معقولة للمجتمعات المهمشة ودعوا إلى صياغة سياسات وأطر تنظيمية داعمة؛

(ق) شددوا على الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية قوية لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات منخفضة الكربون؛

(ر) دعوا إلى اتخاذ خطوات لتعزيز المشاركة العامة وزيادة الوعي بأهمية مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والانتقال الطاقوي؛

(ش) سلطوا الضوء على الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتحديث البنية التحتية غير الملائمة للطاقة في المنطقة دون الإقليمية حتى تتمكن من استيعاب توليد الطاقة المتجددة.

٤- وفي ما يتعلق بالسياسات الرامية إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة بأسعار معقولة فإن الخبراء:

(أ) شددوا على الحاجة إلى أساليب تمويل ابتكاري، بما في ذلك الدفع أولا بأول، ومبادرات التمويل الدولية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، في تطوير مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة؛

(ب) أكدوا على الحاجة إلى تعزيز الدعم المالي المقدَّم لمشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك الإعانات، وأهمية تبسيط أنظمة وسياسات التصاريح والترخيص والتوحيد القياسي؛

(ج) دعوا إلى تقديم المزيد من الدعم للبحث والتطوير واعتماد حلول محلية مبتكرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالطاقة؛

(د) أوضحوا الحاجة إلى اعتماد أفضل الممارسات الراسخة في مجال الطاقة المتجددة وتعزيز استخدام المقاييس المرجعية والتعاون في هذا المجال؛

(هـ) شددوا على أهمية الإلمام بالشؤون المالية، لا سيما بالنسبة إلى المرأة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التقدم بطلب للحصول على المنح والأشكال الأخرى من التمويل لاستغلالها في مشاريع الطاقة المتجددة؛

(و) دعوا إلى تعزيز إمكانية حصول المجتمعات المحلية على الطاقة حتى يتسنى لأفرادها الاضطلاع بدورهم كأصحاب مصلحة فعالين، ورواد أعمال على نطاق ضيق، وقوى دافعة للتنمية المستدامة؛

(ز) شددوا على أنه ينبغي لأصحاب المصلحة الذين ينفذون مشاريع الطاقة المتجددة التفكير أيضا في إيجاد حلول ريفية مستقلة خارج شبكات الخدمات العامة التقليدية ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء، بما في ذلك رائدات الأعمال، من أجل تعزيز شمولية تلك المشاريع؛

(ح) أوضحوا أن الطاقة المتجددة قد تكون بمثابة عامل محفز للتنمية الصناعية والاستدامة البيئية والقدرة التنافسية العالمية.

٥- وفي ما يتعلق بتكنولوجيات تحسين الوصول إلى الطاقة النظيفة فإن الخبراء:

(أ) لاحظوا أن أهم تكنولوجيات الطاقة النظيفة المنتشرة في الجنوب الأفريقي تشمل أنظمة الطاقة الكهروضوئية، وتوليد الطاقة بقوة الرياح، والشبكات الصغيرة، والطاقة الكهرومائية، والمرَكبات الكهربائية؛

(ب) أشاروا إلى أن بلدان المنطقة دون الإقليمية أنشأت أطرا تنظيمية بشأن الطاقة النظيفة لتيسير الاستثمار وتشجيع المنافسة العادلة في هذا القطاع؛

(ج) أهابوا بالحكومات في المنطقة دون الإقليمية أن توفر الموارد المالية اللازمة لتيسير الحصول على الطاقة النظيفة.

٦- وفي ما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة فإن الخبراء:

(أ) شددوا على الدور الرئيسي الذي يؤديه القطاع الخاص في تعبئة ونشر الاستثمار والبحث والتطوير والابتكار؛

(ب) أشاروا إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه القطاع الخاص في توفير خيارات قابلة للتطبيق في مجال الطاقة المتجددة وفي توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة النظيفة.

٢- التوصيات

٧- تيسيرا للوصول إلى الطاقة النظيفة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع، وتعزيز فرص الحصول على المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) تقديم حوافز ضريبية للقطاع الخاص لتسريع اعتماد تقنيات الطاقة النظيفة؛

(ب) التشجيع على إنتاج منتجات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الألواح الشمسية والبطاريات والمحولات، بهدف خفض التكاليف وضمان يُسْر التكلفة وتعزيز الاستدامة؛

(ج) تشجيع مؤسسات الأعمال التجارية على طرح تكنولوجيات الطاقة صغيرة النطاق التي يمكن أن تسهل استمرارية العمليات التجارية خلال فترات الأزمات؛

(د) التشجيع على اعتماد حلول خضراء شاملة يمكن أن تسهل استغلال مصادر الطاقة غير التقليدية خارج الشبكة؛

(هـ) وضع استراتيجيات شاملة تدعم التحول الأخضر والرقمي من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية؛

(و) صياغة سياسات طاقة متجددة تتضمن استراتيجيات تنفيذية وخطط عمل لفائدة المجتمعات الريفية الموجودة خارج الشبكة؛

(ز) دعم تحديد المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي واستخدام ما تم تحصيله من معلومات لتعبئة الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة؛

(ح) وضع أساليب الإنتاج النظيف للصناعة وتنفيذها، وتشجيع المؤسسات الصناعية على تنفيذ عمليات التدقيق البيئية والاقتصادية بهدف تقليل استهلاكها للمدخلات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والماء والمواد الخام؛

(ط) ضمان دعم السياسات بأطر تنظيمية قوية لجذب الاستثمار وتشجيع اعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة؛

(ي) توفير التمويل و/أو ضمانات الإقراض لمشاريع الطاقة المتجددة؛

(ك) تعزيز التعاون الإقليمي وإشراك القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم بناء القدرات وتبادل المعارف، وضمان المنافسة العادلة؛

(ل) تهيئة بيئة مواتية لتيسير الاستثمار في هذا القطاع، بما في ذلك عن طريق تحديث البنية التحتية الرئيسية للطاقة؛

(م) الحرص على أن تأخذ اتفاقات شراء الطاقة بعين الاعتبار شروط المحتوى المحلي لأصحاب المصلحة الذين يسعون إلى الانخراط في قطاع الطاقة المتجددة؛

(ن) اعتماد أهداف مُلزمة لتوليد الطاقة المتجددة ووضع آليات قوية للرصد والإبلاغ بغية تتبع التقدم المحرز في هذا المجال؛

(س) اعتماد سياسات إقليمية شاملة ومتسقة بشأن الانتقال الطاقوي وآليات التنسيق المصاحبة لها؛

(ع) تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والموارد في قطاعات الطاقة المتجددة والمعادن الحرجة التي تتحول إلى طاقات.

باء- تمويل العمل المناخي وانتقال طاقوي عادل في الجنوب الأفريقي: التحديات والفرص

١- أهم الملاحظات

٨- في ما يتعلق بمشروع التقرير فإن الخبراء:

(أ) أكدوا على أهمية الحصول على التمويل في عملية الانتقال الطاقوي العادل، مشددين على أهمية الأسواق المحلية وأسواق رؤوس الأموال في دعم هذه العملية؛

(ب) شددوا على أهمية تحفيز القطاع الخاص ليطور أنظمة حفظ احتياطية لمواجهة التحديات المتعلقة بالوصول إلى الطاقة وتسهيل تفريغ أي طاقة زائدة تتولد إلى الشبكة الوطنية؛

(ج) أكدوا على أهمية رصد التعهدات بالتبرع التي تم الإعلان عنها في مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ وتخصيص الموارد لبلدان الجنوب الأفريقي؛

(د) سلطوا الضوء على أهمية تعزيز التعاون والتعلم من الأقران في الجنوب الأفريقي ودعوا إلى إنشاء منبر لتبادل الخبرات من بلدان المنطقة دون الإقليمية في ما يتعلق باجتذاب التمويل المناخي؛

(هـ) أعربوا عن قلقهم من انخفاض مستويات استغلال التمويل المناخي في الجنوب الأفريقي ودعوا إلى تسريع وتيرة الجهود لجعل الجنوب الأفريقي وجهة جذابة للتمويل المناخي، لا سيما في تطوير بنية تحتية حيوية لا تتأثر بتغير المناخ؛

(و) أكدوا على أهمية تنويع مصادر التمويل المناخي من خلال إصدار سندات خضراء وسندات القدرة على الصمود وإشراك مجتمعات الشتات؛

(ز) بيّنوا الأهمية الحاسمة للحد من مخاطر الاستثمار، لا سيما بالنسبة إلى المشاريع الكبيرة، وأشاروا إلى أن الجدارة الائتمانية القوية لموردي الطاقة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية عواملُ حاسمةٌ يمكن أن تساعد على اجتذاب التمويل واسع النطاق؛

(ح) أشاروا مع القلق إلى الافتقار إلى بيانات قوية تسهل تطوير مشاريع التكيف مع المناخ ورصدها، وهو ما يقوض الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات، إذ سيكون من الصعب، بدون بيانات قوية، حساب الفوائد الناجمة عن العمل المناخي، أو قياس التقدم المحرز، أو تبيان عائد الاستثمار لجهات التمويل المحتملة؛

(ط) دعوا أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي إلى الاستفادة من أدوات التمويل المناخي الجديدة، بما في ذلك الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات الكربونية، لتمويل الانتقال الطاقوي العادل في المنطقة دون الإقليمية؛

(ي) شددوا على أهمية ضمان استغلال المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي بطريقة عادلة ومنصفة، وتلبية احتياجات مجتمعات التعدين وتوقعاتها، وضمان استفادة البلدان استفادة كاملة من استغلال تلك الموارد. ودعا الخبراء كذلك إلى تقديم الدعم لأنشطة الإثراء

والقيمة المضافة، وإنشاء سلاسل قيمة كاملة داخل بلدان الجنوب الأفريقي التي توجد فيها تلك المعادن، وإنشاء آليات للتعاون تحقيقا لهذه الغاية؛

(ك) دعوا إلى إدراج عنصر من عناصر مخاطر الكوارث في استراتيجيات تمويل المناخ بهدف اجتذاب الاستثمارات، بما في ذلك على شكل التمويل المختلط؛

(ل) نادوا إلى تعزيز 'مجمّع الطاقة الجنوب الأفريقي' بهدف زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة دون الإقليمي؛

(م) طالبوا بإقامة مرفق لإعداد المشاريع وإنشاء قاعدة بيانات عن مساعدات صندوق المناخ السابقة والمشاريع المقترحة التي من المحتمل تمويلها عن طريق مبادرات صندوق المناخ؛

(ن) أعربوا عن قلقهم من محدودية مساهمة المرأة في عملية اتخاذ القرار في مبادرات التمويل المناخي؛

(س) شددوا على الحاجة إلى الحرص على أن تأخذ الشروط المرتبطة بالتمويل المناخي وجهات النظر المحلية بعين الاعتبار حتى يدعم التمويل المناخي مبادرات التنمية الوطنية ودون الإقليمية الأوسع نطاقا؛

(ع) أشاروا إلى ضرورة اعتماد نهج متكامل عند تصميم مبادرات العمل المناخي من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات المحرومة في محور الغذاء والطاقة والماء؛

(ف) دعوا أصحاب المصلحة دون الإقليميين إلى اتخاذ إجراءات لسد الفجوة في الوصول إلى الطاقة وتعزيز وصول المجتمعات الضعيفة إلى الطاقة.

٢- التوصيات

٩- في ضوء ما تقدّم، أوصى الخبراء بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) تهيئة الظروف المواتية لجذب التمويل المناخي، والاستفادة من خبرات أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذين نجحوا في اجتذاب الموارد المالية من الخارج؛

(ب) تحفيز القطاع الخاص المحلي وأسواق رؤوس الأموال المحلية على المشاركة بنشاط في تمويل المبادرات المناخية، بما في ذلك تلك المتعلقة المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي؛

(ج) تهيئة بيئة مواتية تسمح لأصحاب المصلحة المحليين بالاضطلاع بدور رئيسي في سلاسل قيمة التمويل المناخي؛

(د) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن في ذلك النساء والشباب، على فهم أسواق الكربون والمشاركة فيها؛

(هـ) تهيئة بيئة مواتية يمكنها اجتذاب التمويل لانتقال طاقوي عادل بغية تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار واستحداث فرص العمل. وبوجه خاص، ينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات الاستثمارية والشركاء الإنمائيين، أن تسعى إلى تعبئة الموارد لتطوير بنية تحتية حيوية لا تتأثر بتغير المناخ تُدعم استراتيجيات التكيف المحلية للمجتمعات الضعيفة؛

(و) تعزيز الأطر التنظيمية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والقطاعات الأخرى ذات الصلة؛

(ز) إيلاء الأولوية لتمويل مشاريع البنية التحتية دون الإقليمية، لا سيما في مجال النقل والطاقة، وتنفيذ سياسات لتيسير انتقال الصناعات الرئيسية، بما في ذلك التعدين والزراعة، إلى ممارسات مستدامة منخفضة انبعاثات الكربون؛

(ح) الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الابتكارية، بما في ذلك المركبات الكهربائية وإنتاج الهيدروجين الأخضر، وتسخير الطلب المحلي من خلال تعزيز تطوير الأسواق المحلية المرّكبات الكهربائية؛

(ط) دعم الانتقال إلى اقتصاد صناعي كثيف المعرفة وكفء من حيث استخدام الموارد ومستدام بيئيا؛

(ي) تعزيز هياكل الحوكمة والاستثمار في حفظ رأس المال الطبيعي وإدارته؛

(ك) دعم الجهود التي تبذلها مؤسسات التدريب مع التركيز بشكل خاص على الانتقال الطاقوي العادل لتنفيذ مشاريع عملية تتناول التحديات والفرص الفريدة في مجال الطاقة في المنطقة دون الإقليمية.